

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون



الجلسة ٦٢٠٧

الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٢/٥٥
نيويورك

الرئيس: السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دولغوف
أوغندا السيد بيتيرا
بوركينافاسو السيد كافاندو
تركيا السيد سويلميز
الجمهورية العربية الليبية السيد جبريل
الصين السيد دو شياو كونغ
فرنسا السيد دو ريفيير
كرواتيا السيد سكراتسيتش
كوستاريكا السيد غيرمت
المكسيك السيد بويني
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
النمسا السيد لوتروي
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو
اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”لا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في غينيا التي قد تشكل خطراً على السلام والأمن على الصعيد الإقليمي في أعقاب عمليات القتل التي وقعت في كوناكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عندما أطلق أفراد من الجيش النار على مدنيين يشاركون في اجتماع حاشد. ويدين المجلس بقوة أعمال العنف التي تفيد التقارير بأنها تسببت في مقتل أكثر من ١٥٠ شخصا وجرح المئات وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك وقوع العديد من عمليات الاغتصاب والجرائم الجنسية ضد النساء، فضلاً عن الاعتقال التعسفي لعدد من المتظاهرين السلميين وزعماء أحزاب المعارضة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة قيام السلطات الوطنية بمكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم المرتكبين إلى العدالة، وتعزيز سيادة القانون، ويشمل ذلك احترام حقوق الإنسان الأساسية والإفراج عن الأشخاص الذين حرموا من حقوقهم في أن يعاملوا حسب الأصول القانونية الواجبة.

”ويرحب مجلس الأمن بالبيانات العامة التي أدلى بها فريق الاتصال الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وبخاصة البلاغ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الصادر عن اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبلاغ مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويرحب المجلس بجهود الوساطة التي يبذلها رئيس بوركينافاسو بليز كومباوري، بما في ذلك جهوده من أجل تهدئة بيئة أكثر مواءمة وأمنًا في غينيا، ويهيب بالاجتماع الدولي دعم عمله في هذا الصدد.

”ويرحب مجلس الأمن بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أيد قرار الأمين العام إنشاء لجنة دولية للتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر، بغرض التثبت من حقيقة ما وقع، وتحديد هوية الضالعين فيها بهدف كفالة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وموافاته بتوصيات في هذا الشأن. ويحيط مجلس الأمن علماً بأن السلطات في غينيا قد التزمت رسمياً بدعم عمل لجنة التحقيق الدولية في ظروف مأمونة.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك ببيان مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أكد على أهمية إنشاء سلطة انتقالية جديدة لكفالة إجراء انتخابات موثوق بها وحررة ونزاهة، وعلى ألا يكون رئيس وأعضاء المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية ولا رئيس الوزراء ولا من يشغلون مناصب رفيعة في السلطة الانتقالية الجديدة ضمن المرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة وعلى أهمية تحديد مواعيد محددة للفترة الانتقالية. ويدعو مجلس الأمن إلى إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠ وفقاً لما هو مقرر.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه متابعة الموقف عن كثب. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقارير مستكملة حسب الاقتضاء بشأن الحالة على أرض الواقع، وآثارها المحتملة على المنطقة دون الإقليمية، وكذلك بشأن التحقيق الدولي المتعلق بعمليات القتل التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والتدابير التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/27.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

”ويشير مجلس الأمن كذلك في هذا السياق إلى قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي يبحث فيه الأمين العام والدول الأعضاء ورؤساء المنظمات الإقليمية على اتخاذ تدابير لرفع مستوى تمثيل المرأة في عمليات الوساطة وصنع القرار فيما يتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بما قرره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن فرض جزاءات تستهدف رئيس المجلس الوطني والتنمية وغيره من الأفراد. ويحيط علماً أيضاً بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرض حظر على توريد الأسلحة إلى غينيا. ويحيط علماً كذلك بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيعقد اجتماعاً على مستوى رؤساء الدول يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.